واشنطن لن تشن غارات ولندن لن تتدخل عسكريًا..

قيادة عراقية أميركية مشتركة وغرفة عمليات لمواجهة المسلحين

بغداد / متابعات :

أعلن في بغداد أمس عن تشكيل قيادة أميركية عراقية وغرفة عمليات مشتركة لمواجهة المسلحين بالتزامن مع وصول 90 مستشارًا أميركيًا إلى العراق وانتشارهم على مسارح العمليات العسكرية فيما يتوجه 50 آخرون إلى بغداد حاليا.

وجاء تشكيل قيادة عراقية أميركية موحدة وغرفة عمليات مشتركة خلال اجتماع عقده في بغداد أمس الاربعاء قائد عمليات بغداد الفريق الركن عبد الأمير الشمري مع فريق الخبراء الأميركي الذي وصل إلى بغداد وبدأ انتشاره في مناطق عمليات لبحث سبل التعاون وتنسيق العمل الأمني خلال الفترة المقبلة. وقالت قيادة عمليات بغداد إن «اجتماعا مشتركا عقد بين قائد عمليات بغداد وفريق الخبراء الأميركي تم خلاله بحث سبل التعاون وتنسيق العمل الأمني المشترك خلال الأيام المقبلة».

وأشار مسؤول عسكري في القيادة إلى أنّه تم الاتفاق خلال الاجتماع على إنشاء قيادة مشتركة من خلال غرفة عمليات تنسق للعمل الأمني بين الطرفين . كما استعرض الشمري والمستشارون الأميركيون الخطط الأمنية الخاصة بحماية العاصمة العراقية بغداد من محاولات المسلحين اقتحامها.

وجاء الاجتماع مترافقا مع وصول مستشاري وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» إلى بغداد انتشر عدد منهم في مواقع أمنية لتقديم المعونة والاستشارة للقطعات العسكرية العراقية لمواجهة التنظيمات المسلحة.

وأعلنت وزارة الدفاع الأميركية في وقت سابق، عن وصول 90 مستشارا عسكريا إلى بغداد لمساعدة الجيش العراقي في مواجهاته للمسلحين.

وأشارت إلى أنّ هؤلاء انضموا إلى 40 آخرين متواجدين في السفارة الأميركية ببغداد للمشاركة في تقييم الأوضاع على الأرض وتقديم النصائح للجيش العراقي في مواجهاته مع مقاتلي الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش.»

وتأتي هذه التطورات في وقت قالت وزارة الدفاع الأميركية أمس إنه «لا يوجد قرار» من الرئيس باراك أوباما بـ«شن ضربات جوية» على مواقع تابعة لتنظيمات مسلحة في العراق اجتاحت مناطق عدة شمالي العراق.

وقال المتحدث باسم البنتاغون الأميرال جون كيربي إن بلاده تقوم بنحو 35 طلعة جوية استكشافية يوميا في الأجواء العراقية بهدف جمع معلومات استخباراتية عن التنظيمات المسلحة التي تقاتل ضد الجيش العراقي منذ أسابيع. وأضاف أن أول دفعة من المستشارين العسكريين الأميركيين البالغ عددهم الإجمالي 300 مستشار انتشرت في بغداد لمساعدة الجيش العراقي في قتاله ضد المسلحين. وأوضح أن 50 عنصرا إضافيا من القوات الأميركية في طريقهم إلى بغداد».

جاء ذلك بالتزامن مع تصريحات أدلى بها مسؤولون في البيت الأبيض أشارت إلى أن الضربات العسكرية على مواقع لتنظيمات مسلحة مرتبط بالتزام القادة العراقيين بتشكيل حكومة وطنية.

في هذا الوقت أكد وزير الدفاع البريطاني فيليب هاموند أن بلاده لن تتدخل عسكريا في العراق لحل الأزمة الدائرة هناك. وقال هاموند في تصريحات صحافية إن ما يحدث في العراق هو «أزمة داخلية » إلا أنه أكد أن لهذه الأزمة تداعيات خطيرة على المنطقة بأسرها.

وشدد هاموند على أن على الحكومة العراقية الحالية أن تتخطى الطائفية كي تتمكن من إيجاد حل للأزمة الراهنة.

يذكر أن العراق يعاني حاليا من انهيارات امنية خطيرة دفعت برئيس الوزراء نوري المالكي إلى إعلان حالة التأهب القصوى في البلاد في العاشر من الشهر الحالي بعد سيطرة مسلحي داعش على محافظة نينوى بالكامل وتقدمهم نحو محافظات صلاح الدين وكركوك وديالى والانبار وسيطرتهم على بعض مناطقها قبل أن تتمكن القوات الأمنية من استعادة السيطرة على العديد من المناطق.

في غضون ذلك أكد رئيس الوزراء العراقي المنتهية ولايته نوري المالكي رفضه تشكيل حكومة إنقاذ وطني لمواجهة الأزمة التي تعيشها البلاد بعد سيطرة المسلحين على مناطق واسعة، وجدد تمسكه بمنصبه لولاية ثالثة.

وقال المالكي -الذي يحكم البلاد منذ 2006 - في خطابه الأسبوعي إن الدعوة إلى تشكيل حكومة إنقاذ ليست دستورية، وإنها محاولة للقضاء على التجربة الديمقراطية، وفق تعبيره.

وأشار إلى أنه ملتزم بعقد أولى جلسات البرلمان خلال أسبوع لبدء عملية تشكيل حكومة جديدة، وفقا لدعوة المرجعية العليا، في إشارة إلى المرجع الشيعي علي السيستاني الذي دعا يوم الجمعة الماضية لبدء عملية تشكيل الحكومة.

وكانت قوى سياسية في العراق طالبت بتشكيل حكومة إنقاذ وطني وبترشيح سياسي آخر لرئاسة الوزراء، لإخراج البلاد من أزمتها الحالية.

كما دعا وزير الخارجية الأميركي جون كيري -الذي زار بغداد الاثنين- القادة العراقيين إلى «الخروج بحكومة شاملة ذات قاعدة عريضة كتلك التي يُطالب بها كل العراقيين الذين تحدثت إليهم».

وبينما تُتهم حكومة المالكي بتهميش السنة واحتكار الحكم يصر المالكي على أحقيته في تشكيل الحكومة المقبلة على اعتبار أن كتلته فازت بأكبر عدد من مقاعد البرلمان مقارنة باللوائح الأخرى في انتخابات أبريل الماضي.

يشار إلى أن لائحته في عام 2010 لم تحصل على أكبر عدد من الأصوات، إلا أنه تولى رئاسة الحكومة لأربع سنوات آنذاك.

ويخوض المسلحون ومعهم عناصر من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مواجهات مع القوات الحكومية المدعومة بمليشيات ومتطوعين، وتمكنوا خلال الأسبوعين الماضيين من توسيع سيطرتهم على مناطق في شمالي وغربي البلاد، بالإضافة إلى معابر حدودية مع سوريا والأردن.

تقسيم العراق.. من المسؤول؟!

› صالح القلاب

مثل يقول :«رمى جاهلٌ حجراً في بئر لم يستطع ألف عاقل إخراجها منه» وحقيقة أنّ نوري المالكي ليس جاهلاً بل أنه فعل كل هذا الذي فعله عن سابق تصميم وإصرار وأنه بالتأكيد قد استشار القيادة الإيرانية قبلَ أنْ يفعله وأنه استشار أيضاً الذين اتفقوا معه ، بعد إسقاط نظام صدام حسين، على وضع حدّ ، كما قال بول بريمر في مقالٍ له نشرته قبل أيام صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية، لألف سنة من الهيمنة السنية على بلاد ما بين النهرين.

ثم ولقد قال بريمر أيضاً :« إن رئيس الوزراء العراقي قد أطلق بعد رحيلنا ، أي رحيل الأميركيين عن العراق في عام 2011، حملة طائفية ضد السنة إذْ بعد أربع وعشرين ساعة من رحيل قواتنا أصدر مذكرة توقيف بحق نائبه السني كما أطلق حملة لتخويف الأكراد ثم بعد ذلك بدأ بتطهير الجيش العراقي من الضباط المدربين وصولاً إلى مستوى الكتائب أحياناً وغالباً ما كان يستبدلهم بمناصريه».

لقد قال الزعيم الكردي مسعود البارزاني في لقاء أجرته الصحافية المعروفة كريستيان أمانبور لحساب فضائية الـ(سي.أن.أن) الأميركية :أن الحكومة العراقية لم تطلب منه مواجهة مسلحي «داعش» وأن هذه الحكومة فقدت سيطرتها على العراق وهو أكد ، أي -رئيس إقليم كردستان-العراق، على أن الوضع أصبح معقدا للغاية وأن المسؤول عن هذا ، وهو نوري المالكي، يجب عليه التنحي لأنه هو القائد العام ولأنه قد بنى لنفسه جيشاً من أنصاره شخصياً وليس من انصار الدولة.. لقد تلاعب بالسلطة والقوة.. ولذلك فقد كانت النتيجة هي هذه النتيجة.

ونفى البارزاني أن المالكي قد طلب منه أن تشترك قوات الـ«بيشمركة» في القتال إلى جانب الجيش العراقي ضد «داعش» وقال :«لا بل أنه على العكس من هذا قد عارض أي دعوة لنا لتقديم المساعدة».. وبالتالي فإن الزعيم الكردي قد خَلَصَ إلى القول :«نحن لم نتسبب بانهيار العراق بل انّ غيرنا هو السبب.. ولذلك فإنه لا يمكننا أن نبقى رهائن للمجهول.. لقد آن الأوان كي يحدد الأكراد هويتهم ورسْمهم لمستقبلهم.. إننا نشهد عراقاً جديداً يختلف عن العراق الذي كنا نعرفه قبل عشرة أيام وإن الأحداث الأخيرة قد أقنعت شعبنا بضرورة اغتنام هذه الفرصة وإن عليه أن يحدد مستقبله بنفسه.

إذنْ هذا واقع الحال فالأكراد لم يعد بمقدورهم اتخاذ وضعية المتفرج طالما أن نوري المالكي قد دفع العراق دفعاً وعن سابق تصميم وإصرار نحو التشظي والإنقسام فقواته لم تقاتل لا «داعش» ولا غيرها وهناك أدلة مؤكدة على انه هو الذي أمر هذه القوات بالإنسحاب كيفياً من كل المناطق التي انسحبت منها وأنه هو وخلال ثمانية أعوام قد دفع هذا المكوّن الرئيسي من مكونات العراق أيْ «العرب السنة» دفعاً إلىَ الثورة والمطالبة بإسقاط حكومته وانه هو أيضاً الذي دفع الأكراد دفعاً للتلويح بالإستقلال وكل هذا على ما يبدو ليصبح التقسيم أمراً واقعاً وعلى أساس دولتين طائفيتين : دولة سنية ودولة شيعية ودولة قومية هي الدولة الكردية.

لا يمكن تصديق أن جيشاً عدده بمئات الألوف لم يطلق ولا طلقة واحدة ولم يحاول الدفاع عن مواقعه وعن المدن والمناطق المكلف بحمايتها لو لم تصدر إليه «أوامر عليا» من القائد العام ووزير الدفاع الذي هو نوري المالكي بالإنسحاب الكيفي وترك آلياته وذخائره وأسلحته لو لم يكن هناك قرار بما قاله بول بريمر وهو :«إن الأميركيين الذين ضغطوا في الماضي لتقسيم العراق قد حصلوا في النهاية على ما كانوا يتمنونه»!!.

مجلس «الدوما» الروسي يبحث طلب بوتين إلغاء التدخل في أوكرانيا

موسكو / متابعات :

بحث المجلس الاتحادي الروسي (البرلمان/الدوما) أمس الأربعاء في طلب الرئيس فلاديمير بوتين إلغاء قرار تفويض استخدام القوات الروسية في أوكرانيا، في حين رحبت واشنطن أمس بقبول بوتين وقف إطلاق النار في أوكرانيا، وأكدت أنها تريد أفعالا ملموسة «لتخفيف حدة الأزمة».

وقد طالب بوتين أمس البرلمان الروسي بإلغاء الإذن بالتدخل عسكريا في أوكرانيا، وهي خطوة لقيت ترحيبا من الرئيس الأوكراني بيترو بوروشينكو الذي اعتبرها خطوة «عملية أولى»، وذلك بالتزامن مع إجراء روسيا تدريبات عسكرية ضخمة للقطاع الأوسط للجيش الروسي يشارك فيها أكثر من 65 ألف جندي.

وقال ديميتري بيسكوف الناطق باسم بوتين إن الرئيس «اقترح على البرلمان إلغاء القرار الصادر في أول مارس الماضي بشأن اللجوء إلى الجيش الروسي في أراضي أوكرانيا»، وأكّد أن هذا القرار اتخذ «بهدف تطبيع الوضع في أوكرانيا»، ومن شأنه تهدئة الأوضاع في البلد المضطرب.

وفي سياق تهدئة الأوضاع في أوكرانيا، قال بوتين إنه ينبغي تمديد هدنة الأسبوع التي أعلنها نظيره الأوكراني، على أن يرافقها عقد مباحثات بين حكومة كييف والانفصاليين.

وأوضح بوتين في الرحلة التي أقلته إلى العاصمة النمساوية فيينا، أن إعلان الرئيس الأوكراني بيترو بوروشينكو عن وقف لإطلاق النار لمدة أسبوع غير كافٍ، مضيفاً أن وقف العداء يجب أن تصحبه محادثات.

وشدد على ضرورة احترام الهدنة، واتهم القوات الأوكرانية بخرقها بعدما أغارت على بلدة سلافيانسك، ورغم ذلك أوضح الرئيس الروسي في فيينا أن الخيار العسكري لا يزال مطروحا على الطاولة.

وفي تعليقه على هذه التطورات قال السكرتير الصحفي للبيت الأبيض جوش آرنست في تصريحات صحفية «ما نركز عليه ليس فقط كلمات الرئيس الروسي رغم أننا نرحب بها، ما نركز عليه هو الأفعال مثل إنهاء الدعم للانفصاليين».

وأشار إلى أن الرئيس الأميركي باراك أوباما أجرى اتصالا برئيس الوزراء البريطاني ديفد كاميرون لمناقشة أزمة أوكرانيا وقضايا أخرى.

ورغم الهدنة المؤقتة التي اقترحها بوروشينكو ووافق عليها الانفصاليون الاثنين، لقي تسعة مصرعهم في تحطم مروحية عسكرية شرقي أوكرانيا، واتهمت حكومة كييف الانفصاليين الموالين لموسكو بإسقاطها.

وجاء الإعلان عن سقوط المروحية من طراز «مي8» على لسان المتحدث باسم القوات الحكومية في أوكرانيا فلاديسلاف سيليزنيوف الذي أكد مقتل التسعة، قائلاً إن المروحية سقطت قرب بلدة سلافيانسك التي يسيطر عليها الانفصاليون في شرق البلاد.

وفي السياق ذاته تباحث جو بايدن نائب الرئيس الأميركي هاتفيا مع الرئيس الأوكراني بعد إسقاط المروحية.

وقال البيت الأبيض إن بايدن شدد على ضرورة «أن يكون هناك مراقبون على الأرض يرصدون انتهاكات وقف إطلاق النار» وأن يتم «وضع حد لإمدادات السلاح والمسلحين الذين يأتون من الجانب الآخر من الحدود» مع روسيا.

في الأثناء تُبذل جهود دبلوماسية حثيثة منذ الإعلان الأحادي الجانب لوقف إطلاق النار من سلطات كييف ثم إعلان زعيم المتمردين الانفصاليين بأحد معاقلهم بشرق أوكرانيا القبول به.

وفي هذا السياق أعلن رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ديدييه بورخالتر مساء أمس الأول الثلاثاء أن منظمته مستعدة لتعزيز مهمة مراقبيها في أوكرانيا لدعم الوقف الهش لإطلاق النار في شرق هذا البلد المضطرب.

وقال وزير خارجية سويسرا إثر مباحثات مع بوتين في فيينا إنه إذا تماسك السلام «سنكون بحاجة إلى تعزيز مهمة (المراقبين) ولتحقيق هذا الهدف سيكون من الجيّد جدا أن ينضم المزيد من الروس، تحت قيادة المنظمة، إلى المهمة».

ليبيا تنتخب ثاني برلمان لها بعد سقوط القذافي

طرابلس / متابعات :

توجه الناخبون الليبيون أمس الأربعاء إلى صناديق الاقتراع لانتخاب ثاني برلمان يمثلهم بعد سقوط معمر القذافي قبل 3 أعوام في ظل ظروف أمنية غير مستقرة ومشهد سياسي متخبط.

وفي حين يأمل الليبيون أن تساهم هذه الانتخابات في انحسار الفوضى التي تجتاح البلاد منذ 3 سنوات، يخشى الكثيرون أن تنتج عنها جمعية نيابية أخرى مؤقتة؛ خاصة وأن لجنة صياغة دستور جديد للبلاد لم تنته بعد من عملها، ما يطرح بالتالي العديد من الأسئلة حول نوع النظام السياسي الذي ستتبناه ليبيا في نهاية المطاف.

في المقابل، شكل فتح مراكز الاقتراع بحد ذاته، في بنغازي وأجزاء أخرى في شرق البلاد تحدياً، مع وقوع اشتباكات شبه يومية بين قوات اللواء خليفة حفتر، قائد عملية الكرامة، ومتشددين إسلاميين يسعى إلى طردهم من المدينة.

أما بالنسبة إلى حجم المشاركة، فيتوقع كثير من المراقبين أن تكون أقل مما كانت عليه في 2012. وتم تسجيل حوالي 1.5 مليون ناخب أو 50 % تقريباً من العدد المسجل في الانتخابات التي جرت في يوليو تموز 2012 والذي بلغ 2.8 مليون ناخب.

يذكر أن انتخابات 2012 كانت أول انتخابات حرة في ليبيا خلال أكثر من 40 عاماً.

وشددت السلطات الانتخابية قواعد التسجيل، بحيث ألزمت الناخبين بإظهار بطاقة رقم قومي للتعريف. وكثير من الليبيين ليس لديهم مثل هذه الوثائق نظرًا لأن المخاوف الأمنية والفوضى السياسية تعرقلان الخدمات الأساسية للدولة.

وسيتألف البرلمان الجديد أيضا من 200 مقعد، لكنه سيعرف باسم مجلس النواب ليحل محل المؤتمر الوطني العام الحالي الذي يرى كثيرون من الليبيين أنه يتحمل جانباً من المسؤولية عن المأزق الذي وصلت إليه البلاد. وجرى تخصيص 32 مقعداً في البرلمان الجديد للمرأة.

ويتنافس في الانتخابات حوالي 1600 مرشح، وهو رقم يقل بحوالي ألف عن عدد المرشحين في الانتخابات البرلمانية السابقة. وأقام بعض المرشحين لافتات في الشوارع ونشروا برامجهم في مواقع للتواصل الاجتماعي، لكن الفترة الزمنية القصيرة بين الاعلان عن موعد الانتخابات والتجهيز لها من جهة، والوضع الأمني المتوتر من جهة أخرى، أثرا على الحملات الانتخابية للمرشحين.

تونس تحدد رسميا موعد الانتخابات النيابية والرئاسية

تونس / متابعات :

صادق المجلس الوطني التأسيسي التونسي أمس الأربعاء بشكل رسمي على أن يكون الأحد 26 أكتوبر القادم موعداً رسمياً ونهائياً لإجراء الانتخابات البرلمانية، على أن تجري الدورة الأولى للانتخابات الرئاسية في 23 نوفمبر. وبهذا تمت المصادقة على المقترح الذي كانت تقدمت به لجنة الانتخابات.

وكانت الأحزاب السياسية قد توصلت إلى الاتفاق حول تقديم الانتخابات البرلمانية على الانتخابات الرئاسية لتنهي بذلك الجدل الطويل الذي كاد يدخل البلاد في أتون أزمة سياسية من شأنها أن تؤثر على إجراء الانتخابات في توقيتها المشار إليه في الدستور، أي قبل موعد السنة الجارية.

ويأتي قرار المصادقة النهائية على تاريخ الانتخابات استجابة لمطلب واسع من قبل كافة مكونات الساحة السياسية في تونس على ضرورة التسريع بإنهاء المرحلة الانتقالية وبناء مؤسسات منتخبة وذات شرعية شعبية تخولها إقرار إصلاحات جذرية.

يذكر أن رئيس الحكومة مهدي جمعة قال في تصريح صحفي «إن تونس لم تعد تتحمل أي تأخير في موعد الانتخابات وإن على كل الأحزاب تحمل مسؤولياتها والحسم في مسألة موعد الانتخابات وكل ما يتعلق بذلك من حيث التزامن أو الفصل أو ما الى ذلك». وأضاف أن «من أولويات الحكومة وفق ما سطرته لها خارطة الطريق قيادة البلاد إلى حين الانتخابات التي يجب أن تتم قبل موعد السنة احتراماً لما نص عليه الدستور». كما اعتبر أن «مسألة الحسم في موعد الانتخابات قد طالت أكثر من اللزوم وأن على جميع الأحزاب أن تبادر بأسرع وقت ممكن بتحديد الموعد المنتظر احتراماً لما نص عليه الدستور وتم الاتفاق حوله ضمن خارطة الطريق وتعهد به الجميع الى الشعب التونسي».

وقد كشفت رئيسة لجنة التشريع العام بالمجلس الوطني التأسيسي كلثوم بدرالدين في تصريح لوكالة الأنباء الرسمية، قبل انطلاق جلسة المصادقة على «وجود شبه إجماع بين غالبية الكتل النيابية على تمرير مشروع القانون المتعلق بتحديد المواعيد الانتخابية التي كانت قد تقدمت بها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات للمجلس للبت فيه».

أزمة العراق بركان ينذر بتفتته

أولت صحف أميركية اهتماما بالأزمة العراقية المتفاقمة، ووصفت إحداها ما يجري في بلاد الرافدين بالبركان، وأشارت أخرى إلى أن البلد بدأ يتفتت، وسط القلق المحتمل الذي يشكله المسلحون للمنطقة برمتها.

فقد نشرت صحيفة واشنطن بوست مقالا للكاتب يوجين روبنسون أشار فيه إلى أن العراق محطم، وأن المستشارين العسكريين الأميركيين الذين يعتزم الرئيس باراك أوباما إرسالهم إلى بغداد لا يمكنهم جمع قطع العراق ليعود كما كان.

كما وصف الكاتب ما يجري في العراق بالبركان، ودعا الولايات المتحدة إلى اتباع سياسة يكون من شأنها التقليل من الكارثة، مضيفا أن أوباما سبق أن قرر عام 2011 الاحتفاظ بالآلاف من قواته فوق ذلك البركان، لكن رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي رفض بفعل ضغوط إيرانية تأمين ضمانات تحمي تلك القوات من احتمال التعرض للمحاكمة من جانب النظام القضائي العراقي.

وأشار إلى أن وزير الخارجية الأميركي جون كيري يسعى لإيجاد حل سلمي للأزمة العراقية، مضيفا أن المالكي تسبب في ترحيب «سُنة العراق» بمسلحي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

مسح الحدود

وقال روبنسون إن الأحداث التي تسبب بها غزو العراق من الأصل تنذر الآن بتقسيم البلاد وقد تنتهي بإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط، مضيفا أن تنظيم الدولة مسح معظم الحدود بين سوريا والعراق بشكل واضح.

واختتم بالقول إنه يصعب معرفة أيهما أكثر إثارة للقلق لبعض دول جوار العراق -مثل الأردن والسعودية- زحف تنظيم الدولة أم تنامي قوة إيران.

من جانبها أشارت صحيفة واشنطن تايمز إلى أن سياسة أوباما سبق أن اتسمت بالتناقض إزاء الأزمة السورية، وأن هذا التناقض الأميركي قد يندرج على الحالة في العراق، موضحة أن أوباما قد يعود إلى الكونغرس من أجل الموافقة على توجيه ضربات جوية في العراق.

في سياق الأزمة العراقية ذاتها، أشارت صحيفة ذي كريستيان ساينس مونيتور إلى أن في جعبة كيري نصائح للمالكي، ولكن الخيارات الجيدة التي لدى الولايات المتحدة إزاء الأزمة العراقية تعتبر قليلة.

نذر تفتت

وأوضحت الصحيفة أن ما سمتها انتفاضة

العرب «السُنة» تمثل تهديدا لوجود العراق، متسائلة عما يمكن لصناع القرار الأميركي فعله لإعادة تجميع العراق الذي بدأ يتفتت على نحو متزايد.

يُشار إلى أن كيري وصل إلى إقليم كردستان العراق والتقى رئيس الإقليم مسعود البارزاني لبحث التطورات في العراق بعد سيطرة مسلحين على أجزاء واسعة من شمالي البلاد.

وقال مسؤول كبير بوزارة الخارجية للصحفيين إن «الزيارة ستكون مهمة جدا من أجل الاجتماع مع القيادة الكردية وتشجيعها على القيام بدور فعال في تشكيل حكومة جديدة ببغداد، بما في ذلك اختيار رئيس قوي جدا يمكن أن يمثل المصالح الكردية والعراقية».

وتجيء الخطوة بعد يوم من زيارة كيري لبغداد ولقائه المالكي وتأكيده دعم واشنطن للعراق في وجه ما اعتبره تهديدا لوجوده، لكنه حث أيضا على تشكيل حكومة تضم كل الطوائف السياسية.

ووصل كيري إلى بغداد ضمن جولة إقليمية له بعد سيطرة مسلحي العشائر ومعهم عناصر من تنظيم الدولة على مناطق واسعة في شمال العراق ووسطه وغربه، بينها مدن رئيسية مثل الموصل وتكريت، كما سيطر مقاتلو قوات البشمركة الكردية على مدينة كركوك النفطية بعد فرار القوات العراقية أمام تقدم المسلحين.

وفي السياق ذاته قال مسؤولون أميركيون إن بغداد قدمت ضمانات للولايات المتحدة بأن قوات العمليات الخاصة الأميركية التي أمر الرئيس أوباما بإرسالها إلى العراق ستتمتع بحصانة من مقاضاة محتملة أمام المحاكم العراقية.

جيل انتفاضة 2001 من الفلسطينيين يعتقد أن عودة الأرض في متناول اليد

تناولت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية «جيلَ ما بعد أوسلو من الفلسطينيين»، واعتبرته جيلاً ساخطاً على سياسات السلطة الفلسطينية الحالية، موضحة أنه جيل ولد بعد أوسلو، وكان صغير السن جدًا خلال الانتفاضة الثانية 2001، «انتفاضة الأقصى».

وأضافت: «هتف هذا الجيل لأبي مازن عندما طالب العالم من فوق منصة الأمم المتحدة بالاعتراف بالدولة الفلسطينية، وهو جيل اعتقد على غفلة منه، أن الدولة الفلسطينية في متناول اليد، ويشعر الآن أن كل شيء يتحطم، فلا دولة، ولا سيادة، ففي لحظة صدمة قوية مع الحقيقة، يجد نفسه واقعاً تحت نفس الاحتلال القاسي، ونفس الحاجز، ونفس المستوطنة التي تتسع أمام عينيه وعيون أصدقائه، ونفس الجيش، ونفس الاقتحامات القاسية في منتصف الليل وأعمال التفتيش بحجة الأمن».

وأوضحت أن كل من يتجول في الضفة الغربية يدرك غضب هؤلاء الشباب، وكأن هذا الغضب مزاج عام يشمل مدنا وقرى الضفة من الخليل في الجنوب إلى جنين في الشمال.

وتابعت: «استشعرنا بعد حادثة اختطاف الإسرائيليين الثلاثة بين أوساط الشباب الفلسطينيين بأنهم مصدومون صدمة ممزوجة بالتأييد، أعلن بعض الشباب عن رد فعله جهرًا بينما آثر العديد الصمت، ثم كان الرد الإسرائيلي بموجات الاعتقالات الواسعة، وأصبحنا مؤخرًا نشعر بالتصعيد الفلسطيني على الأرض، فعدد الشباب الذين يخرجون للشوارع لمواجهة القوات الإسرائيلية يزداد، وفي إحدى المواجهات مع قوات الجيش قال شاب في السابعة عشر من عمره: «لن تخرج أية سيارة جيب من هنا دون خدش»، قال ذلك مفتخرا وهو يشهد على نفسه بأنه يشارك في تلك المواجهات، بحسب الصحيفة.

وقالت الصحيفة إن ردة الفعل الفلسطينية على الاعتقالات الإسرائيلية في الأيام الأولى التي أعقبت عملية الاختطاف غير موجودة تقريبا وليست مؤثرة، ولكن مع التصعيد الإسرائيلي ارتفع مستوى التوتر، ويعتبر الفلسطينيين هذا التصعيد انعكاسًا لخيبة السلطات الإسرائيلية في حل مسألة الاختطاف ويصعدون من عملياتهم في إطار تصفية حساب من جميع الفلسطينيين من دون تمييز، فأصبح كل الفلسطينيين الآن يتذكرون مشاهد الانتفاضة الأولى، انتفاضة تكسير العظام، ولكن زد على معادلة تلك الانتفاضة قوات الأمن التابع للسلطة الفلسطينية، ففي الجمعة الماضية منعت قوات الشرطة الفلسطينية تقدم مسيرات نظمتها حماس في الخليل على أثر موجة الاعتقالات في المدينة، وأطلق عدد من رجال الشرطة الفلسطينية النار في الهواء لإبعاد المتظاهرين الذين هتفوا احتجاجا على التنسيق الأمني».